سياسات الاتحاد الأوربي تجاه الدول المغاربية

الأستاذة: سهام حروري
طالبة باحثة في قسم العلوم السياسية – جامعة باتنة
أستاذة مساعدة "أ" بكلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة محمد خيضر - بسكرة

الملخص:

تمثل منطقة المغرب العربي امتدادا حيويا وموقعا استراتيجيا للمجال الأوربي فضلا عن كونها سوقا واسعة للمنتجات الأوربية، لذلك سيتناول هذا المقال السياسات التي وضعها الاتحاد الأوربي تجاه منطقة المغرب العربي منذ سبعينات القرن الماضي إلى غاية الوقت الحالي.

ويعود تنوع السياسات إلى العولمة الاقتصادية التي أدت إلى تراجع سياسات وظهور أخرى وتشكل علاقات دولية جديدة تحكمها مصالح غير تقليدية، مما أعطى الأولوية لتشكيل تكتلات اقتصادية وتجارية وتكثيف الاهتمام بموضوع التكامل والاندماج لتفسير ظاهرة الإقليمية.

Résumé:

La région du Maghreb arable représente une extension vitale, et un emplacement stratégique paraport a l'Europe. ainsi que d'être un vaste marché pour les produits européens. c'est pour cela cet article portera sur les politiques établies par l'UE vers la région du Maghreb depuis les années soixante-dix du siècle dernier jusqu'à aujourd'hui.

La diversité des politiques est due a la mondialisation économique qui a conduit a l'écart de quelque politiques et l'émergence d'autres ;ainsi l'institution des nouvelles relations internationales régies par les intérêts des non traditionnelle.

المنارة للاستشارات

مقدمـــة:

أدت العولمة الاقتصادية إلى تشكل علاقات تحكمها مصالح غير تقليدية، مما أعطى الأولوية لتشكيل تكتلات اقتصادية وتجارية وتكثيف الاهتمام بموضوع التكامل والاندماج لتفسير ظاهرة الإقليمية.

وكنتيجة لتجاذب الإستراتيجية الأوربية والأمريكية للمنطقة المغاربية؛ أين تركز الإستراتجية الأوربية منذ سبعينات القرن الماضي والى غاية الوقت الحالي على توسيع نفوذها على جميع الأصعدة لاسيما الاقتصادي والسياسي من أجل تعزيز قدراتها التنافسية مع القوى الأخرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والوقوف في وجه المشاكل التي تأتيها من القارة الإفريقية.

وتركز الإستراتيجية الأمريكية التي تشكلت في أواخر التسعينات من القرن المنصرم على المنطقة لإطلالتها على البحر الأبيض المتوسط الذي يبحر فيه الأسطول السادس باستمرار، وأيضا لتحجيم الدور الأوربي الذي يهدد الزعامة الأمريكية.

وانطلاقا من أهمية منطقة المتوسط بشكل عام ومنطقة المغرب العربي بشكل خاص، قدم الاتحاد الأوربي سياسات لتطوير التعاون الذي شهد نموا تصاعديا من أجل التنمية تحت اسم الشراكة الأورومتوسطية، بهدف الاشتراك في منطقة السلام والازدهار وأمن الجنوب، تحرير التجارة، والسلام في الشرق الأوسط.

وعليه تطرح هذه الورقة البحثية الإشكالية التالية: فيما تتمثل سياسات الاتحاد الأوربي تجاه الدول المغاربية ؟ والإجابة على الإشكالية كانت وفق الفرضية الآتية: سياسات الاتحاد الأوربي في المنطقة المغاربية تتجاوب سلبا أو إيجابا مع مصالح الاتحاد الأوربي وواقع المنطقة المغاربية.

جاءت الدراسة في مجموعة عناصر مرتبة كالتالي:

- **السياق التاريخي للسياسات الأورومغاربية.**
- **عوامل الاهتمام الأوربي بالمنطقة المغاربية.**
- **أهم مبادرات الاتحاد الأوربي للمنطقة المغاربية.**

المنارة للاستشارات

السياق التاريخي للسياسات الأورومغاربية:

لقد جمع دول أوربا الغربية ودول المغرب العربي روابط متميزة، تتضح من حجم وكثافة التبادلات بين المنطقتين التي تربط الطرفين بروابط اقتصادية، سياسية، اجتماعية، وثقافية. ولا يمكن فهمها إلا بالعودة إلى السياق التاريخي لها؛ لأن الدول المغاربية خضعت للاستعمار الفرنسي والايطالي والاسباني. وخلال تلك الفترة عمل المستعمر على إحلال نظم شبه أوربية محل النظم التقليدية مثل: ربط الاقتصاد التقليدي بالاقتصاد الرأسمالي الدولي، وتحويل الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وبعد استقلالها بقي الوضع على حاله مع بقاء المنطقة مصدرا للمواد الخام الضرورية للصناعة الأوربية، بالإضافة إلى المنتجات الزراعية[1].

إن المصالح الأوربية في منطقة المغرب العربي ليست جديدة، طبعتها الحركة الاستعمارية العسكرية. ويمكن معرفة ذلك من السياق التاريخي للسياسة المتوسطية، التي مرت بثلاث مراحل:

- المرحلة الأولى: من نهاية الخمسينات إلى منتصف السبعينات، بدأت باتفاقيات الانتساب بين الجماعة وبين العديد من الدول المتوسطية؛ بهدف تنشيط المبادلات التجارية والمعونات الفنية والمالية. وأرادت الجماعة إقامة علاقات خاصة مع بلدان شمال إفريقيا الثلاثة، والتي كانت عند إنشاء الجماعة سنة 1958 إما دولا حديثة الاستقلال (تونس والمغرب) مقيدة بارتباطات تجارية واقتصادية شديدة مع فرنسا، أو دولا تناضل من أجل الاستقلال (الجزائر) لذلك أثرت حقائق السياسة المتوسطية الفرنسية على مواقف الجماعة تجاه الدول المغاربية الثلاثة طوال فترة الستينات. وتم توقيع اتفاقيات انتساب مع دولتين فقط هما: تونس والمغرب في 28 و31مارس على التوالي.

في فترة الستينات وبداية السبعينات استجابت الجماعة ككتلة لطلبات رسمية من عدة دول متوسطية؛ لتوثيق العلاقات الاقتصادية والتجارية معها، فكان إبرام اتفاقيات تجارية تفضيلية ولتقديم المساعدة الفنية مع لبنان ومصر سنة 1972، ومع إسرائيل في سنة 1970*، دون أن تتضمن أية مساعدة مالية[2].

في هذه المرحلة حاولت فرنسا أن تقيم علاقات متميزة مع "تونس" و"المغرب"، ثم التحقت بهما "الجزائر" بعد الاستقلال مباشرة بتوقيع اتفاق تجاري سنة 1969 لمدة خمس سنوات. وقد طبع هذه المرحلة الطابع التجاري التسويقي للاتفاقيات الموقعة بين الطرفين، واحتلت فرنسا صفة المتميز والمتفوق مع الدول المغاربية الثلاثة في كل الميادين[3].

المنارة للاستشارات

- المرحلة الثانية: من نهاية السبعينات إلى سنوات الثمانينات حتى سنة 1972 كانت أغلب علاقات الجماعة مع دول المتوسط ذات بعد اقتصادي تجاري واضح، لذلك اتصفت بمرحلة اتفاقيات الشراكة والتعاون بهدف زيادة المبادلات التجارية، دعم التنمية الصناعية والزراعية والتزود بوسائل مالية إضافية. وكانت نتيجتها تبعية الدول –المغاربية- لأوربا الغربية، وتمثلت الواردات في المنتجات المصنعة ومواد التجهيز والمنتجات الغذائية التي ترتفع أسعارها بانتظام. أما الصادرات فقد تمثلت في المواد الأولية، المحروقات، الفوسفات، المنتجات المنجمية، الخضر والفواكه، وبعض الصناعات النسيجية والجلود والأسمدة[4].

تستند العلاقات التجارية بين الدول المغاربية الثلاث ودول السوق إلى الاتفاقيات التي دخلت حيز التنفيذ في يناير 1979، والتي نصت على ما يلي:

- إزالة الحواجز الجمركية الأوربية أمام المنتجات المغاربية الصناعية مع الاستثناء المؤقت للمنتجات البترولية المكررة.

- تخفيض الرسوم الجمركية إلى درجة كبيرة على صادرات المغرب العربي الزراعية 30إلى80%.

- تحسين ظروف العمالة المغاربية- التحويل والإقامة-

- وضع برنامج للتعاون الاقتصادي ينص على مساعدة الجزائر في تحسين صناعاتها البتروكيماوية ومنح مساعدات للفترة ما بين 1982-1986 تقدر بـ 199 مليون وحدة نقدية أوربية للمغرب،151 مليون وحدة نقدية أوربية للجزائر، و138 مليون وحدة نقدية أوربية لتونس. أما الفترة مابين 1987-1991 خصصت لها مبالغ 324 مليون وحدة نقدية أوربية للمغرب، و239 مليون وحدة نقدية أوربية للجزائر، و224 مليون وحدة نقدية أوربية لتونس[5].

من أجل تمكين النفوذ السياسي للجماعة في المنطقة وعلى رأسها فرنسا، تم الانتقال من السياسة المتوسطية الجزئية إلى السياسة المتوسطية الشاملة، بعد طرح البرلمان الأوربي لهذه الفكرة. وفي قمة باريس في أكتوبر 1982 تمت مناقشة الخطوط العريضة لهذه السياسة الشاملة والمتوازية؛ التي تعني أساسا ضم الاتفاقيات الثنائية القائمة والجاري التفاوض عليها خاصة الاتفاقيات مع مصر وإسرائيل ولبنان في نظام شامل جديد.

لكن اصطدمت هذه السياسة بالمعارضة الأمريكية لأسباب عدة:

المنارة للاستشارات

- تعارض نتائج التفضيلات التجارية التي اعتزمت الجماعة الأوربية تقديمها في إطار هذه السياسة، مع المفاهيم الأمريكية حول كيفية تنظيم الاقتصاد العالمي.

- رفضها اشتراك أوربا في أي شكل في اقتصاديات النفط العربي الخاضعة للسيطرة الأمريكية.

- الشكوك حول آثار هذه السياسة على التدخل في تسوية الصراع العربي الإسرائيلي[6].

طبعا أدت التحفظات الأمريكية على السياسة الأوربية إلى انقسام أوربي بين اتجاه تمثله بريطانيا وألمانيا، هذا الاتجاه يدافع ويتبنى أسسا لا تتعارض مع المصالح الأمريكية، واتجاه ثان تمثله فرنسا المدعمة من طرف ايطاليا، والذي يدافع عن سياسة نشطة ترمي في المدى الطويل إلى إنشاء منطقة تجارة حرة بين الجماعة وبين الدول المتوسطية. وكانت النتيجة صياغة المجلس الأوربي مقترحات تكون وسطا بين الاتجاهين، فلم تأت هذه السياسة بقواعد محددة أو مشتركة لتعاملها مع كل الدول المتوسطية على اختلاف العلاقات السياسية فيما بينها - الصراع العربي الإسرائيلي -[7].

تفاوتت الاتفاقيات من حيث الطبيعة؛ لأنه لا مجال للمقارنة بين ما حققته من مزايا للاقتصاد الإسرائيلي بما تحقق لأي بلد عربي آخر، وتوقيع الاتفاق مع إسرائيل وتجميد المفاوضات مع العرب هو تفاد للضغوط العربية خلال الحوار العربي الأوربي المقرر بدؤه في 10 يونيو 1975[8].

- **المرحلة الثالثة:** بداية التسعينات، هي مرحلة وضع سياسة متوسطية مجددة تضم ثلاثة محاور: تجاري، ومالي، ونقل المعرفة لتقوية الروابط مع البلدان المتوسطية، الفتح التدريجي للسوق المشتركة للمنتجات الزراعية والصناعية بين الطرفين، وماليا تحديد وتهيئة ومواكبة المشاريع لمصلحة الطرفين (مواصلات، اتصالات، سمعي- بصري وطاقة)، المساعدة التقنية (المؤسسات الجهوية، معاهد التكوين)، وتخفيض القروض من البنك الأوربي للاستثمارات خارج الاتفاقية في مجال البيئة.

انتهى الأمر بوضع بروتوكولات تعاون بين الدول الأوربية والمتوسطية في إطار ما يسمى "السياسة المتوسطية المجددة".

إن هذه الاتفاقيات لا تختلف عن سابقتها، إلا ما أدخل من رفع الغلاف المالي، وفتح متواضع للسوق المشتركة في وجه البضائع المتوسطية، وإدخال محوري البيئة ومساعدة الإصلاحات، حيث استفادت الدول المغاربية من قيمة 1072 مليون وحدة نقدية أوربية،

المنارة للاستشارات

الجزائر 350، المغرب 438، تونس 284، وأغلب المبلغ عبارة عن قروض من البنك الأوربي للاستثمارات خارج إطار المساعدات التي لا تسدد[9].

لقد طبع فترة 1990-1991 اهتمام أوربي متزايد بالمنطقة؛ وخصوصا بعد اتساع الهوة بين حكومات وشعوب الدول العربية، وتصاعد التوجه الإسلامي في مصر والجزائر وتونس، والتدخل لتحسين الاقتصاد لتقوية الحكومات من أجل البقاء في وجه الحركات الإسلامية، وكل ذلك بهدف التبادل التجاري وتقوية مكاسب الحماية الأوربية في بلدان جنوب المتوسط[10].

ومن أجل مواجهة الإسلام المغاربي واحتمالات تزايده في أوربا، قام الأوربيون في كل الاتجاهات على ضفتي المتوسط بتنظيم محاضرات وندوات منتظمة؛ لمناقشة مختلف المواضيع ذات الاهتمام المشترك من مشكلات البيئة إلى المرأة إلى الأمن والصحة ومختلف المشاكل الاقتصادية والاجتماعية...الخ. وتبنت مواقف تدين الإسلام والأصولية نتيجة الخلط بينهما لأسباب سياسية بحتة.

منذ سنة 1990، عمل الطرفان على إقامة سياسة متوسطية جديدة تحت الزعامة الأوربية، بهدف تحسين مكانة أوربا عالميا، والتسابق على الزعامة الأوربية داخل أوربا ذاتها - الصراع الفرنسي الألماني- محاولة استرجاع الدول المغاربية ودول عربية متوسطية أخرى والاحتفاظ بها.

إن السياسة المتوسطية الجديدة تقوم على أسباب الأزمة؛ لأن منطقة جنوب المتوسط في حالة اللاتوازن: توترات سياسية، اقتصادية، واجتماعية خطيرة. وأصبحت الهوة بين الشمال والجنوب قائمة على أساس النمو الديمغرافي والهجرة وتصاعد الإسلام كتهديد للهوية الأوربية والقيم الغربية. ويعتبر النمو الديمغرافي الخزان الحقيقي للهجرة غير الشرعية لليد العاملة بحثا عن عمل وحياة أفضل، لذلك تحاول أوربا وضع إستراتيجية تقي رفاهيتها من البؤس المادي والثقافي المتنامي في الدول المغاربية. ومن مصلحة أوربا أن تكون المنطقة المغاربية والمتوسطية عموما مصب الخدمات والبضائع الأوربية لتقوية هيمنتها الاقتصادية وتوطيد الهيمنة الثقافية[11].

عوامل الاهتمام الأوربي بالمنطقة المغاربية:

تحظى منطقة المغرب العربي بأهمية كبرى في الفكر الاستراتيجي الأوربي للموقع الاستراتيجي الذي تتمتع به ولسوقها الواسعة؛ لذلك فإن ضرورة الإبقاء على التعاون مع دول هذه المنطقة من المسلمات التي لا يجب التخلي عنها في نظر الاتحاد الأوربي مع وجوب

المنارة للاستشارات

ارتقاء التعاون إلى الشراكة[12] وعليه ركزت السياسة الأوربية منذ سنوات على الاهتمام بالتعاون الأورومغاربي في إطار رؤية سياسية لمستقبل العلاقات بين الدول الأوربية ودول جنوب المتوسط بشكل عام بناء على عدة عوامل أهمها:

- إدراك أوربا بأن أمنها لم يعد يقتصر على البعد الداخلي فقط وإنما أصبح يشمل أغلب المحيط الجيوبوليتيكي، ولا يقتصر أيضا على الأمن العسكري لأنه يتعداه إلى الأمن الاقتصادي والثقافي والاجتماعي...الخ. وأن عدم استقرار الدول المجاورة للاتحاد سينعكس بشكل جلي وواسع عليه.

إن أوربا لا تستطيع حل مشاكلها منفردة وهي بحاجة إلى مساندة الشركاء المتوسطيين ومن بينهم الشركاء من المنطقة المغاربية في حل جزء من هذه المشاكل وعلى رأسها الهجرة غير الشرعية والإرهاب[13].

- حرب الخليج الثانية (1991) وما بينته من تضارب واختلاف المصالح الأوربية الأمريكية في المنطقة العربية بشكل عام، ويتجلى ذلك في تهميش الولايات المتحدة للدور الأوربي في التسوية السلمية للصراع في الشرق الأوسط. ومن التهميش جاءت المبادرات الأوربية الجديدة لتجمع أوربا ودول جنوب المتوسط، وأصدرت المفوضية الأوربية سنة 1993 وثيقة "العلاقات المستقبلية والتعاون بين الاتحاد الأوربي والشرق الأوسط" بهدف اندماج دول جنوب المتوسط بما فيها إسرائيل لدعم العملية السلمية.

وتمت تقوية السياسة المتوسطية للاتحاد بإقامة الشراكة الأورومتوسطية سنة 1995 ليكون لها الدور الفاعل والرئيس في الشرق الأوسط[14].

- التخوف من توسع الحركة الإسلامية في شمال إفريقيا وامتدادها إلى أوربا، أين شكلت جاليات شمال إفريقيا مجتمعات خاصة بها، والحل يكمن في مساعدة دول الجنوب على تنمية اقتصادياتها وإصلاح أنظمتها السياسية، لمواجهة التحديات الاجتماعية والثقافية التي تواجهها.

- رد الاعتبار لفرنسا على المستوى العربي والإفريقي والدولي، وتفعيل دورها إقليميا ودوليا، ومحاولة الاستقلالية عن التأثير الأمريكي.

- التنافس الأوربي – الأمريكي حول إعادة تشكيل النظام الإقليمي لمنطقتي المتوسط والشرق الأوسط[15] حيث قدمت الولايات المتحدة مبادرة "ايزنشتات" Ezeinchtat سنة 1998 التي جاء بها مساعد وزير الخزانة الأمريكي وقد سميت باسمه ، وهي مبادرة هادفة إلى إقامة شراكة مع دول المغرب العربي. وهي مبادرة قائمة على الأركان الأربعة التالية:

المنارة للاستشارات

- إرساء حوار منتظم مع الأقطار المغاربية يضم كبار المسؤولين في الولايات المتحدة من جهة، وفي كل من المغرب والجزائر وتونس من جهة ثانية.
- التعاون مع هذه الدول كمنطقة للتعاون الاقتصادي، أي كوحدة اقتصادية واحدة.
- التأكيد على الدور المركزي للقطاع الخاص في هذه الشراكة باعتباره المحرك الأساسي للنمو الطويل الأمد والمستديم لهذه المنطقة.
- ضرورة قيام الحكومات المغاربية المعنية بإصلاحات اقتصادية هيكلية ترمي إلى وضع الأسس لقيام قطاع خاص متطور. (16)

بالإضافة إلى مبادرة ايزنشتات قدمت الولايات المتحدة الأمريكية مشروع الشرق الأوسط الكبير: وهو مشروع موجه نحو فضاء جغرافي يجمع الدول العربية والإسلامية، بما فيها منطقة المغرب العربي، التي تعد من الساحات الأساسية لمشروع الشرق الأوسط الكبير.

و هو قائم على ثلاث ركائز أساسية هي:
- تشجيع الديمقراطية والحكم الرشيد.
- بناء مجتمع المعرفة.
- توسيع الفرص الاقتصادية.(17)

أهم مبادرات الاتحاد الأوربي للمنطقة المغاربية:

أولا: مسار برشلونة:

في إطار التحولات التي عرفتها الضفتان، عقد المؤتمر البرلماني في "ملاغا" سنة 1992 لدول المتوسط، ومهد الطريق لعقد مؤتمر برشلونة سنة 1995 الذي ضم الدول الأوربية الخمس عشر و12 دولة من جنوب وشرق المتوسط: ثماني دول عربية: مصر، الأردن، سوريا، لبنان، فلسطين، تونس، المغرب والجزائر. بالإضافة إلى أربع دول غير عربية هي: تركيا إسرائيل، قبرص ومالطا. واستبعدت ليبيا من هذا الاجتماع نتيجة للعقوبات المفروضة عليها من طرف مجلس الأمن منذ 1992، لإسقاطها طائرة أمريكية فوق مدينة "لوكربي الاسكتلندية" سنة 1988 إلى غاية أبريل 1999 تاريخ تعليقها. وفي وقت لاحق دعيت إليه "بصفة مراقب". أما موريتانيا فقد شاركت كعضو مراقب.

تضمن مسار برشلونة ثلاث أبعاد رئيسة، وهي:

البعد الأول: التعاون الأمني:

المنارة للاستشارات

لقد كانت نتائج السياسية المتوسطية منذ 1982 ضيقة، ولم تستطع القيام بدورها في المنطقة، أين تراكمت الاختلالات الكبيرة على مستوى التنمية والديمقراطية، تحديات ظاهرة الهجرة والبيئة وندرة الموارد المائية، ومخاطر عدم الاستقرار وصراعات الجوار والتنازع على الأراضي، مشكلات الهوية والأصولية الدينية والاختلاف الثقافي.

نتيجة لهذه الإشكاليات أدرك الاتحاد الأوربي الرهانات والخطر الذي يحتويه جداره المباشر بخاصة في ظل الفارق الكبير في التطور بين ضفتي المتوسط.

ومن أجل أمنه رأى ضرورة تنمية اقتصادية سريعة، وتحسين ظروف حياة الشعوب في جنوب المتوسط[18].

وما ساهم في هذه السياسة الأوربية أيضا، هو الأحداث التي قلبت المعطيات الجيو -سياسية المحلية، الإقليمية والعالمية. أين كان جنوب المتوسط مهمشا والاتحاد يعيد تركيزه على بلدان أوربا الوسطى والشرقية، لذلك قرر الاتحاد إنشاء منطقة اقتصادية واسعة نظرا للنتائج السلبية لذلك التهميش للمنطقة .

ومنه فإن هذه السياسة الأورو -متوسطية تلبي الرغبة في دفع التنمية الاقتصادية للمتوسط، وإعادة التوازن إلى سياسة الاتحاد الأوربي في المنطقتين الأساسيتين في دائرة اهتمامه، اللتين تؤثران في أمنه: وهما حوض المتوسط وأوربا الشرقية[19].

ومن أمثلة التعاون الأمني، الإجراءات المتخذة في مواجهة الإرهاب، مثل الجزائر، من خلال الدعم الدبلوماسي والأمني الغربي للبلدان المغاربية سنة 1992 في شكل ندوات واتفاقيات ثنائية. وفي سنة 1995 تم عقد بين حلف الأطلسي ومصر وإسرائيل وتونس والمغرب وموريتانيا ثم امتد في مرحلة لاحقة إلى الجزائر.

إن هذه السياسة الأمنية تشكل المرحلة الأولى للتعاون العسكري بين هذه الأطراف؛ لمواجهة الإرهاب والتدخل العسكري المباشر، وإنزال قوات حلف الأطلسي في بعض البلدان المغاربية والعربية في حالة وصول الإسلاميين إلى السلطة، حتى ولو كان ذلك بشكل ديمقراطي.

وأكثر الدول تهديدا هي: الجزائر، مصر، فلسطين، تونس وموريتانيا[20] لذلك وضعت آليات للعمل المشترك وتحقيق الأهداف. تمثلت في:

- حوار سياسي منظم بين دول المنطقة.

المنارة للاستشارات

- جهاز الإنذار المبكر، بهدف تشخيص وتحديد مصادر الخطر والتهديد، واقتراح أساليب إجهاضها ومواجهتها وعلاجها.

- ابتكار وضع ملائم لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل والحد من سباق التسلح.

- مكافحة الإرهاب، تجارة المخدرات، الجريمة المنظمة وغسيل الأموال.

- تحقيق التعاون في مجال مكافحة الكوارث الطبيعية والكوارث الأخرى[21].

وأكد على التزام الدول بترسيخ الديمقراطية والحرية ودولة القانون، والاعتراف بالخصوصيات الثقافية والاجتماعية للدول في الوصول إلى ذلك[22].

إن أولويات الطرفين لم تكن متطابقة؛ ففي حين يركز الأوربيون على ضمان إمداده بالنفط وإزالة العراقيل أمام ذلك، فإن الدول العربية تطالبه بموقف أكثر استقامة وعدلا في الصراع العربي الإسرائيلي، وأن يؤدي دورا ايجابيا في حله.

وعلى المستوى الاجتماعي والثقافي فقد ركزت المطالب على التعاطي الايجابي مع الثقافة العربية وبذل جهد أكبر لحل مشاكل المهاجرين العرب. أما اقتصاديا فتركزت في مطلب النفط مقابل التنمية الشاملة ونقل التكنولوجيا[23].

البعد الثاني: التعاون الاقتصادي:

موازاة مع التعاون الأمني، تهدف هذه السياسة إلى تعزيز التعاون الاقتصادي. ويقصد به: إقامة منطقة تجارة حرة لتحرير الأسواق وما تحتويه من إلغاء التعريفات الجمركية والخصخصة، حرية تبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال. وكبح الحرية الرابعة المتمثلة في حركة الأشخاص[24].

أما الإدارة الجديدة للأموال فهي تستند إلى المساعدات بقدر ما تستند إلى الموارد الذاتية (ما يناهز 10 مليار يورو بين 1995 - 2008).

إن الأهداف المرجوة للاتحاد تتمثل في:

- دعم الإصلاحات الاقتصادية لدول المنطقة المتوسطية (عن طريق الانفتاح والمنافسة، وبالتالي استقرار الاقتصادي الكلي وتسريع النمو (حتى8% في السنة) مما قد يوفر 3 ملايين فرصة عمل (على الأقل) للوافدين الجدد إلى سوق العمل ليخفف ضغط الهجرة إلى أوربا.

المنارة للاستشارات

- تشجيع الاندماج جنوب-جنوب؛ من أجل زيادة التبادلات البينية في الأقاليم، إلا أنها الأضعف في العالم 7إلى8% فقط من مجمل التبادلات. والتغلب على معوقات تشابه الهياكل الاقتصادية، وتفتيت الأسواق، ووهن القطاع الخاص وكذا ضعف الأنظمة السياسية.

- زيادة استقطاب منطقة المتوسط للاستثمارات الأجنبية المباشرة الناتجة عن أثر الشراكة[25].

حاولت فرنسا إقناع الاتحاد بزيادة المساعدات المالية الأوربية لبلدان جنوب المتوسط المهددة بالإرهاب؛ لاعتبارها أن مشكلة ما يقع في مصر والجزائر ودول أخرى سببه اقتصادي وليس سياسي؛ لأن البطالة والفقر يؤديان إلى البؤس الاجتماعي وازدياد صفوف الإسلاميين. وعلاج ذلك هو التعاون الاقتصادي الأورو متوسطي، وزيادة المساعدة المالية الأوربية؛ لذلك اقترحت لجنة المجموعة الأوربية إقامة مجال اقتصادي أورو -متوسطي جديد بإقامة منطقة تجارة حرة بين ضفتي المتوسط سنة 2010، لإلغاء كل القيود الجمركية وغير الجمركية التي تعترض سبيل التجارة بين دول المنطقة[26]. وأهم القواعد التي ستقوم على أساسها ما يلي:

1- توحيد أنظمة إصدار شهادات المنشأ.

2- حماية الملكية الفكرية.

3- المنافسة المتكافئة.

4- مبدأ المعاملة بالمثل.

5- تشجيع القطاع الخاص، وتحديث البنية الاقتصادية والاجتماعية...الخ. و تشجيع التنمية المستدامة؛ التي تنمي القدرات البشرية وتحمي البيئة والموارد الطبيعية، وتوفر مناخا للاستثمارات، وتنمي إمكانات البحث العلمي ونقل التكنولوجيا، واستمرار حل مشكلة المديونية[27].

وكانت تونس أول من وقع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي في ظل إعلان برشلونة في يوليو 1995 وقد دخلت حيز التنفيذ في سنة 1998، المغرب سنة 1996 ودخلت حيز التنفيذ في سنة 2000، أما الجزائر فقد وقعت الاتفاقية في سنة 2002 وتم التصديق عليها في سنة 2005[28]. البعد الثالث: التعاون الاجتماعي والثقافي والإنساني:

إن العلاقة الثقافية بين أوربا وجنوبها لاسيما العرب المسلمين مطبوعة بسلسلة من القوالب الجاهزة، حيث تلصق أوربا بهم صفات مثل التعصب، والأصولية، والإرهاب تجاه

المنارة للاستشارات

الشعوب الجنوبية. ومن أجل إيجاد طرق جديدة للتفاهم تستخدم ثنائيات مثل: شمال /جنوب، إسلام/مسيحية، شرق/ غرب...الخ. وهذه النظرة الأوربية الجماعية هي التي أفسدت مسار العلاقات بين ضفتي المتوسط وأعاقت التواصل الثقافي.

وعلى الرغم من إطلاق الشراكة الأورو -متوسطية سنة 1995، إلا أن أوربا لم تتحرر من مخاوفها؛ ودليل ذلك الخطابات المقلقة بشأن الهجرة السرية التي يمكن أن تكون سببا في وضع جدار يفصل الضفتين.

لذلك تعيش الدول العربية اليوم وضعا دفاعيا، لتأكيد الهوية التي تخضع دائما للعدوان وبصفة خاصة في مواجهة الآخر: إسرائيل، أوربا، الغرب، غير المسلمين، والبلدان المجاورة غير العربية مما يبقي الجنوب أسير الصراع الإثني.

وبعد ما تعرضت له الدول العربية من استعمار مثل الجزائر...وإقامة دولة يهودية في قلب الوطن العربي...الخ، أظهرت أوربا بعض التعاطف تجاه معاناة الشعب الفلسطيني دون الاهتمام بالمصالح المشروعة[29].

إن هذا التغير يدخل ضمن الترحيب بمبدأ الحوار بين الثقافات والأديان كأداة للتفاهم بين الشعوب عن طريق التبادل بين الشباب ومنظمات المجتمع المدني والصحة والتنمية. هذه الأخيرة متعددة الجوانب والعنصر الأساسي فيها هو الإنسان، لذلك تم إعطاء الأولوية والأهمية للتنمية البشرية.

وركز المسار على مسألة الهجرة وبخاصة الهجرة غير الشرعية لما تسببه من إشكاليات للدولة المصدرة والمستقبلة على حد سواء. فكان العمل منصبا على الحد من الهجرة جنوب/ شمال، المساعدة من أجل التنمية، تسليم المواطنين غير المتمتعين بوجود قانوني في الشمال. كما احتلت مكافحة الجريمة المنظمة، وتجارة المخدرات وغسيل الأموال موقعا مهما على قائمة الأولويات الاجتماعية...الخ[30].

تقييم الشراكة الأورو -متوسطية:

لقد عكس المؤتمر النقلة النوعية في نمط العلاقات الأوربية السابقة مع دول المتوسط على ثلاث مستويات:

1- الانتقال من التعاون (Coopération) إلى الشراكة (Partnership).

2- وضع إطار قانوني مؤسسي عام يبين حقوق والتزامات الطرفين.

المنارة للاستشارات

3- رفع العلاقات من الجانب الاقتصادي أو الفني إلى العلاقات الشاملة، لتتضمن السياسة والأمن والثقافة زيادة إلى الأمور التقنية والفنية[31].

إن التعاون بين الطرفين محدود من خلال مسعى الدول الأوربية إلى حماية نفسها ورخائها مما يحدث في الضفة الجنوبية للمتوسط: النمو الديمغرافي، الإرهاب، وعدم الاستقرار الاقتصادي، السياسي والاجتماعي.

إن الاختلافات الثقافية والحضارية تقوي القناعة لدى الأوربيين بأن هويتهم مهددة، وتدفعهم إلى تحويل المتوسط إلى جدار يحميها من المد الإسلامي؛ لتصورهم طويل المدى بأن المنطقة ذات النمو الديمغرافي السريع ستكون مصدر ضغط متعدد الأشكال، ومصدر صراعات بين الشمال والجنوب[32].

ووفقا لما أشارت إليه تقارير شبكة المعاهد الاقتصادية الأورو -متوسطية، فإن النتائج المحققة مخيبة للآمال على المستويات الثلاثة. وعلى الرغم من استقرار الاقتصاد الكلي وزيادة الناتج الداخلي العام، وزيادة تدفق الاستثمارات المباشرة نهاية الفترة 2004-2007 ...الخ، إلا أن توجيهها اقتصر على قطاعات معينة مثل السياحة، الاتصالات والطاقة. ولم يساهم في تحسين سوق العمل أو تقليل معدل البطالة (حتى خريجي الجامعات). كما أن الواردات فاقت الصادرات، مما يجعل الميزان التجاري دائما في صالح الاتحاد الأوربي منذ سنة 1995. ويعود ذلك إلى سببين اثنين: الأول هو عدم توازي الشراكة؛ لأنها تخدم الاتحاد وهو الطرف الأقوى. والثاني هو إلغاء القيود الجمركية، مما يدخل المنتجات المصنفة إلى السوق الأوربية[33].

تركيز الشراكة على التبادل الصناعي الحر يستثني الزراعة، لكن هذه الأخيرة تساهم بنسبة 15إلى 20% من الناتج المحلي للدول المتوسطية، ويعمل بها 10% من السكان في إسرائيل، و25% في المغرب، بينما هي لا توفر إلا 3% من الوظائف في أوربا وتساهم بـ 6% من الناتج المحلي الخام. وهنا تطرح المفارقة حول مطالب الدول المتوسطية بتحديد التبادل الزراعي متجاهلة خطورة ذلك لضعف إنتاجها[34].

وحتى في الإنتاج الصناعي فهي تصنف في أسفل السلم التكنولوجي، وبخاصة قطاع النسيج (تنافس من قبل البلدان الأسيوية) الذي يمثل 24% من صادرات المغرب،41% من صادرات تونس، 50% في مصر وسوريا ولبنان، 37% في تركيا مقابل 10% في إسرائيل وهذا ما يتطلب التخصص بتوسيع تشكيلة المنتجات وتأهيل اليد العاملة وتنشيط الدمج الإقليمي الأفقي. وتحسين جاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة[35].

المنارة للاستشارات

للاندماج والتعاون الإقليمي بعد سياسي يعكس الإرادة المشتركة في بناء منطقة أمن وسلام؛ فلا يمكن تحقيق ازدهار اقتصادي في ظل الاحتلال والصدامات التي يحتويها المتوسط: الصراع العربي الإسرائيلي، قضية الصحراء الغربية...الخ.

ثانيا: سياسة الجوار الأوربية:

مثلت فترة أول ماي 2004 تاريخ دخول 10 دول إلى الفضاء الأوربي فترة إلحاح على الأوربيين لإيجاد سياسة جوار متماسكة تحدد أهداف العلاقات المتميزة مع الدول المجاورة؛ لأن أوربا الموسعة في جوارها المباشر 385 مليون نسمة موزعين بين روسيا والدول المستقلة حديثا ودول جنوب المتوسط.

وقد قدم الرئيس "رومانو برودي" عرض لسياسة الجوار الجديدة في نوفمبر 2004 في جامعة "لوفان الكاثوليكية"، ووصف الجوار الأوربي بحلقة الأصدقاء (Ring of Freinds) ولخصها بأنها تفتح المجال أمام كل الفرص فيما يتعلق بالتبادل، وتغلقها أمام إمكانية الانضمام مستهدفة روسيا، أوكرانيا، مولدافيا، بيلاروسيا، بلدان جنوب المتوسط، وبلدان غرب البلقان الأوربية[36].

وكان إعلان هذه السياسة من طرف المفوضية الأوربية في 12 ماي 2004؛ لتضم 10 دول متوسطية: الجزائر، السلطة الفلسطينية، مصر، الأردن، لبنان، سوريا، المغرب، تونس، ليبيا وإسرائيل. وثلاث دول أوربية هي: بيلاروسيا، مولدافيا وأوكرانيا. وثلاث دول من القوقاز: أرمينيا، جورجيا، وأذربيجان[37]

تهدف هذه السياسة المتماسكة إلى:

- إمداد الدول المجاورة بالمكاسب من حيث الاستقرار السياسي والاقتصادي وتقليل الفوارق في الازدهار.

- إنشاء فضاء مزدهر وقيم متبادلة مؤسسة على الاندماج الاقتصادي المتنامي، وتكثيف العلاقات السياسية والثقافية، وتقوية التعاون العابر للحدود والعمل المشترك لتجنب النزاعات.

- ربط العرض الخاص بالمزايا والعلاقات التفضيلية بالتقدم الذي تحرزه الدول الشريكة في الإصلاح السياسي والاقتصادي.

ويتمثل الهدف البعيد المدى في بناء فضاء يناظر الفضاء الاقتصادي الأوربي بينه وبين دول الجوار[38].

المنارة للاستشارات

يحدد الاتحاد والبلد الشريك جدول الإصلاحات السياسية، والاقتصادية، والأولويات في الأجل القصير والمتوسط من ثلاثة إلى خمسة أعوام، ويقابل التقدم في الإصلاحات الاندماج أكثر في البرامج والشبكات الأوربية وزيادة المساعدة وتعزيز فرص دخول السوق.

إن آلية الجوار الأوربية تبين بشكل واضح موقف المفوضية، الذي يربط المساعدة الفنية والمالية بمدى تنفيذ الإصلاحات المتفق عليها. بالإضافة إلى أن التقدم في تحقيق الحكم الرشيد يعد موردا ماليا إضافيا كمكافئة على الانجاز المحقق[39].

إن سياسة الجوار الأوربية تقودها ثلاثة مبادئ هي:

1- الملائمة، أي عدم فرض هذه السياسة على الغير، وإنما مناقشتها مع كل بلد (الأولويات وخطط العمل).

2- التمايز، أخذ الاتحاد بعين الاعتبار الملامح الخاصة بكل بلد، على الرغم من قيادته عملا هادفا وبرنامج عمل مسطرا.

3- التدرج، ربط المساعدة بالعمل المنجز لأن كل بلد يتقدم بوتيرته ووفق عملية دينامية.

وبعد التقييم يقرر الإتحاد أوجه التكيف الايجابي: تحسين التعاون وزيادة الحافز المالي. أما التكيف السلبي: عقوبة، تعليق المساعدة أو فصل الجار من صيغة الجوار[40].

إن سياسة الجوار الأوربية مبادرة أحادية الجانب من خلال ثلاثة أصعدة:

- على الصعيد البنيوي: الاتحاد هو الذي يضع القواعد ويلزم دول الجوار بقبولها، وهو الذي ينظم العمل ويحدد أطرافه.

- على صعيد الأداء: هو الذي يتحكم في القدرة التكتيكية والتنظيمية للوصول إلى الحلول المتطابقة مع أهدافه.

- على الصعيد الإداري: هو من يملي المعايير ويحدد الوجهة الواجب اتباعها.

كما أن المجالات التي تحظى بالأولوية في خطط العمل محددة مسبقا من طرف الاتحاد وهي:

- تدعيم التعاون الأمني وتجنب النزاعات بناء على القيم المشتركة.

- التعاون على مستوى القضاء والشؤون الداخلية.

- المساعدة على ملاءمة المستوى التشريعي في دول الجوار.

المنارة للاستشارات

- تطوير شبكات البنية التحتية والتعاون البيئي.

- تطوير التعليم والتنمية المستدامة.

- تقوية سياسة الجوار الأوربية والارتباطات الثنائية[41].

ويتضح هذا الأمر في عناصر سياسية الجوار (الوثيقة الإستراتيجية، التقارير الخاصة بكل دولة، خطة العمل والأداة المالية) وفقا لطبيعة 27+1 أي كل دول الاتحاد مع دولة جارة واحدة.

إن العمل وفق هذه الطريقة سيجعل الجوار غير مستقر؛ لأن العلاقة الثنائية ستخلف انقسامات متزايدة، ومنافسة بين الدول؛ لأن البعض سيستفيد من صفة "الجار المتميز" ويتأخر البعض الآخر ويصنف في المرتبة الثانية، أما المعادون فإنهم يأخذون صفة الدول الفاسدة . ويوازي هذا الوضع تصنيف الولايات المتحدة العالمي للدول: حليفة، معتدلة، نافعة، فاشلة، ومارقة[42].

ثالثا: الاتحاد من أجل المتوسط:

يعتبر الاتحاد من أجل المتوسط آلية أخرى لإخراج الدول المتوسطية الجنوبية من ضعفها الاقتصادي والاجتماعي ووهنها السياسي، إلا أن هذا الاتحاد مثل المبادرات السابقة التي لم تحقق أهدافها بإعطاء الأولوية للشرق الأوسط.

كفكرة يعود إلى الرئيس الفرنسي السابق "ساركوزي"؛ الذي أراد إحياء الدور والمكانة الفرنسية وتمايزها عن البلدان الأوربية الأخرى. لقد قام "ساركوزي" بشرحه في خطابين الأول ألقاه في مدينة طنجة المغربية في 2006، والثاني في "طولون" في 7 فبراير 2007 أثناء حملته الانتخابية تحت اسم "الاتحاد المتوسطي" أين أعلن بأن الوقت قد حان للعمل المشترك لبناء الاتحاد المتوسطي، وحسبه يمثل هذا المشروع سمة للاتحاد بين أوربا وإفريقيا"[43].

إنه مبادرة فرنسية مع البرتغال، اسبانيا، ايطاليا، اليونان وقبرص (باستثناء مالطا) لكن على الدول المتوسطية التحكم في زمام الأمور. وسيدعم هذا الاتحاد الجديد دور تركيا التي لم تجد مكانها بعد في الاتحاد الأوربي.

لقد وضع ساركوزي لمشروعه ثلاث دعائم أساسية هي:

- الدعامة الأولى: وضع تصور لسياسة الهجرة المختارة.

- الدعامة الثانية: مواجهة التحديات البيئية.

المنارة للاستشارات

- الدعامة الثالثة: التنافسية المشتركة والتبادل الحر، بنك استثمار، مؤسسات مشتركة وإدارة مشتركة للمياه مع التركيز على الطاقة المتجددة لاسيما النووية والتعليم (بهدف التمدين)[44].

بعد ثمانية أشهر أصبح المرشح رئيسا لفرنسا، وأعاد طرح المشروع وقال بأن أوربا نجحت وأعادت بناء نفسها استنادا إلى الإرادة السياسية والإقناع بأن المستقبل لها أكثر من الماضي. وعاد إلى مشروعه الاتحاد المتوسطي ووضع حدوده كالتالي:

- أن يكون براغماتيا ويتحرك حسب المشاريع.

- يضع أولوياته كما يلي: الثقافة، التعليم، الصحة، الرأسمال البشري، العدالة والمساواة.

- العمل على التنمية المشتركة.

- إعطاء دفع جديد للمبادرات السابقة وليس الحلول محلها.

- أن يتأسس على إرادة سياسية تحقق أعمال ملموسة ومشتركة.

- عدم الخلط بين الاتحاد المتوسطي ومسار "برشلونة"، على أن تكون المفوضية شريكة كاملة للاتحاد المتوسطي.

- أن يكون المشروع للجميع وليس فرنسيا[45].

لقد وافق الاتحاد الأوربي على الاتحاد من أجل المتوسط لكن تحت اسم جديد "عملية برشلونة: اتحاد من أجل المتوسط" في قمة بروكسل 14/13 مارس2008، وتم إعلانه من طرف المفوضية في ماي2008 كبرنامج إنعاش لمسار برشلونة أي: امتدادا وتفعيلا له بعد تعثره. وهكذا تمكن الاتحاد الأوربي من استيعاب المبادرة الفرنسية وامتلاكها وإدماجها في عملية برشلونة[46].

في 13 يوليو 2008 جاءت قمة باريس من أجل المتوسط التي تبنت التعديلات، لكن شهدت تخلف الرئيس الليبي وملكا المغرب والأردن، وحضرها الرئيس السوري "بشار الأسد" ورئيس الوزراء الإسرائيلي ايهود أولمرت مع حضور الدول الأوربية 27 كلها.

وأكد بيان باريس الذي وقع عليه 43 مشاركا استناده إلى إنجازات برشلونة وإعطاءها انطلاقة جديدة ومستدامة[47].

بعد نجاح المؤتمر الأول، عقد مؤتمر "مرسيليا" الوزاري في 4/3 نوفمبر 2008 مستلهما أفكاره من مسار "برشلونة" 1995، مع الإلحاح على التقاسم الأفضل للمسؤوليات وهيكلة مؤسساتية جديدة للمساواة والملكية المشتركة والمشاريع ذات الأولوية، وتغيير تسمية

المنارة للاستشارات

المشروع لتصبح "الاتحاد من أجل المتوسط" ومشاركة الجامعة العربية في كل الاجتماعات ذات العلاقة[48].

تعتبر منطقة المغرب العربي فضاء اقتصادي وجسر رابط بين أوربا والشرق الأوسط وإفريقيا[49]. لكن مع توسع الاتحاد الأوربي بضم دول من أوربا الوسطى والشرقية أحست الدول المغاربية بالتهميش الأوربي لها، والتركيز على الجانب الأمني في العلاقات البينية لاسيما ما تعلق بالهجرة غير الشرعية والإرهاب[50]، وعليه قدمت الدول المغاربية خصوصا والدول المتوسطية عموما مجموعة من الاعتراضات يمكن إجمالها فيما يلي[51]:

- سياسة الكيل بمكيالين، وذلك بمقارنة الشراكة الأورومغاربية مع اتفاق الشراكة مع إسرائيل الذي يمنحها مزايا وشروطا تفضيلية في مجالات الزراعة، الصناعة والتجارة. والمشاركة في اللجان التي تتولى برامج البحوث والتنمية دون حق التصويت. وهذا وضع جديد لا يمنح لدولة خارج الاتحاد.

- قيام الشراكة على الانتقاء وعدم التكافؤ، من خلال تمييزها بين حرية تبادل السلع وحرية انتقال الأشخاص بإزالة الحواجز أمام الأولى ووضعها أمام الثانية، لتخوفها من المهاجرين بخاصة المهاجرين غير الشرعيين مع عدم إعطائها أهمية كبيرة للبعد الثقافي.

- اعتبار المشروع المتوسطي يتجاوز إطار جامعة الدول العربية، وهنا يقوم بتقسيم الدول إلى مجموعات عكس الحوار العربي الأوربي الذي يتعامل معها ككتلة سياسية واقتصادية وحضارية واحدة أي بين هويتين وأمتين: عربية وأوربية.

إن المشروع المتوسطي شأنه شأن المشروع الشرق الأوسطي، يكرس هوية متوسطية لبعض العرب وشرق أوسطية للبعض الأخر. وطبعا ذلك يكون على حساب القومية العربية الإسلامية.

- إصرار الاتحاد على إقامة منطقة التبادل الحر تلبي حاجاته وتعكس مصالحه؛ وذلك سيكون عقبة أمام الصناعة التحويلية العربية مستقبلا، وسيؤدي إلى استفحال البطالة عبر الأثر السلبي المتمثل في الصناعات التحويلية العربية القائمة، وعبر المزيد من الحرية الاقتصادية الداخلية والخصخصة.

- يستبعد المشروع المتوسطي مثل نظيره الأوسطي العراق وليبيا وإيران ويدمج إسرائيل في المنطقة، وذلك لتركيزه على اقتصاد إسرائيل وتركيا القريبتين والمنفتحتين على الغرب المصنع وللطموحات الإقليمية بعد إقفال أبواب البلقان وآسيا الوسطى الإسلامية في وجه تركيا، لذلك بدأت تركز من جديد على امتدادها الاقتصادي نحو الأسواق الشرق الأوسطية.

المنارة للاستشارات

ويمثل الجدول التالي نموذجا لمقارنة اتفاقيات الشراكة الأورو -مغاربية باتفاقية الشراكة الأورو - إسرائيلية، باعتبار أن أوربا تعتبر الشريك التجاري الأول لدول اتحاد المغرب العربي، ليس بسبب إبرام الاتفاقيات وإنما لاعتبارات جغرافية، سياسية، وإستراتيجية. والاتفاقيات عززت تلك العلاقات.

الاختلافات	تونس والمغرب	إسرائيل	الجزائر
الأهداف	تعزيز الحوار السياسي والتعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.	تطوير العلاقات الاقتصادية وتشجيع التعاون الإقليمي بين دول المنطقة.	تعزيز الحوار السياسي والتعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.
الحوار السياسي	حوار سياسي: ضرورة توفير مناخ ملائم لتعزيز الحوار بين الحضارات.	حوار سياسي منتظم مع عدم ذكر عبارة "ضرورة توفير مناخ ملائم للحوار..."	حوار سياسي: ضرورة توفير مناخ ملائم لتعزيز الحوار بين الحضارات.
التكامل التجاري	عدم ندية العلاقة التجارية.	عمق وندية العلاقة التجارية.	عدم ندية العلاقات التجارية.
التعاون الاقتصادي	وضع قيود، مثل تكييف القوانين وضرورة الإصلاح.	عدم وجود قيود.	وجود قيود: هيكلة وإصلاحات قانونية.
التعاون المالي	تعاون مشروط بالقطاعات المستهدفة للإصلاح.	عدم وجود شروط.	تعاون مشروط ، المادتان 80 ، 81.
التعاون العلمي	وردت كبند فرعي ضمن التعاون الاقتصادي.	وردت كبند مستقل بهدف توطيد التعاون التقني والعلمي.	وردت كبند فرعي ضمن التعاون الاقتصادي.
التعاون الاجتماعي	حوار الحضارات والثقافات.	عدم النص على حوار الحضارات.	حوار الحضارات والثقافات.
خصوصية	-	التمتع بمزايا عضوية الاتحاد الأوروبي دون الانضمام إليه.	معالجة قضايا التصحر(م52)، الإرهاب (م90)، ودور المرأة الاقتصادي والاجتماعي (م74).

التجارة الخارجية البينية لدول إتحاد المغرب العربي في مجلة الجامعة المغاربية، طرابلس، العدد207، السنة4، 2009، ص.85. متحصل عليه:
www.maghrebarabe.org/admin-files/Numero%207.pdf

تاريخ التصفح: 18-02-2011 على: 17h40.

المنارة للاستشارات

كما أن الإصلاح الذي تنادي به أوربا في الدول الجنوبية للمتوسط، يجب أن يراعي رغبة شعوب المنطقة أي أنه يكون من الداخل، وألا يكون مفروضا من الخارج، بهدف التغلب على الصعوبات التي تعترض تحقيق الأهداف. وأن لا تقتصر الشراكة على المجال السياسي والاقتصادي والأمني، بل تتعداه إلى تركيز الاهتمام على العدالة والإنصاف والمساواة والاحترام المتبادل والمصالح المشتركة والانفتاح والتفاعل الحقيقي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[52].

في ظل تباين السياسات الأوربية من الأفضل إتباع سياسات جديدة بين الاتحاد وجنوب المتوسط لتفعيل الحوار والنقاش. منها[53]:

- الشراكة الحقيقية والفاعلة، بمراعاة الطرف الأوربي ما يرتبط بالسيادة الوطنية وعدم التدخل في المسائل الحضارية.

- عدم حصر دعم ومساندة العناصر المجتمعية الرامية للتغيير في بلدانها وليس فقط تلك التي تعكس صورة المجتمعات الأوربية، لأن العديد من المجتمعات المدنية تضم عناصر فاعلة من التوجهات الإسلامية.

- التركيز على الجوانب الهيكلية البنائية؛ لأن الإصلاح يحمل في طياته دائما عمليات اجتماعية، سياسية، واقتصادية. ويكون التركيز على الموازنة بين القوى المختلفة في أية دولة، وتطوير مؤسساتها ونظام الحكم ومختلف الحقوق. إلا أن أفرادا قد يشكلون عائقا أمام عملية الإصلاح في زمن معين، لكن هذا لا يعني تغيير الغرب للحكام في الدول التي يتعامل معها بصفة عامة. ويمكن استدراج نخب الدول الشريكة من خلال تذويب مفهوم الديمقراطية في إطار حكم القانون واستقلالية القضاء وانتهاج الشفافية والمحاسبة وتعزيز وضع المجتمعات المدنية.

- أهمية التطور الاقتصادي والاجتماعي للإصلاح السياسي، فيجب دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستثمار الأوربي المباشر، والاهتمام بدعم ومساندة الإصلاحات التعليمية والبرامج التدريبية والجامعات والإدارة، وكذا زيادة الفرص للطلاب وفتح المجال أمامهم للتدريب والتعلم في الإقليم الأوربي.

خاتمـــــة:

انطلاقا من كون منطقة المغرب العربي همزة وصل بين الدول العربية وأوربا لاعتبارات جغرافية وتاريخية وثقافية من جهة، ولضعفها الاقتصادي ولعدم استقرار أوضاعها السياسية والاجتماعية من جهة ثانية ظهرت إشكالات ومخاطر لها انعكاسات مباشرة على

المنارة للاستشارات

أوربا بحكم الجوار لذلك قام الاتحاد الأوربي بوضع سلما براغماتيا أساسه تنويع السياسات، أهمها: مسار برشلونة وسياسة الجوار الأوربية، والاتحاد من أجل المتوسط لاسيما وأن للدول المغاربية اتفاقيات انتساب مع أوربا منذ خمسينات القرن الماضي.

إن المتصفح للسياسات الأوربية الموجهة للدول المغاربية يجدها تركز على مقاربات أمنية واستراتيجية تصب في أمنه الخاص لتنامي الهجرة غير الشرعية والإرهاب والجريمة المنظمة في ظل نظام دولي لا يعترف بالحدود الجغرافية، إلا أن الدول المغاربية تتخبط في خلافات سياسية داخلية وبينية تتطلب حلولا عاجلة.

لقد ركز الاتحاد الأوربي في سياساته تجاه دول المغرب العربي على الشراكات الثنائية أي تعامل الاتحاد الأوربي ككتلة واحدة مع كل دولة مغاربية بشكل منفرد خاصة مع الفارق الواسع في المستوى الاقتصادي بين ضفتي المتوسط الأمر الذي يضعف صوت الدول المغاربية ويجعل الميزان التجاري دائما لصالح الاتحاد الأوربي الذي يسعى بالأساس إلى توسيع النفوذ الأوربي الاقتصادي والسياسي لتعزيز قدراته التنافسية مع باقي التكتلات الإقليمية، ووضع حد للتهديدات التي تأتيه من الدول المغاربية والإفريقية خاصة مشاكل الهجرة.

لكن إذا أراد الاتحاد تحقيق تقدم في مستوى العلاقات بينه وبين الدول المغاربية عليه بالنية الصادقة لتجسيد برنامج عمل أورو مغاربي وفي مستوى أوسع أورو متوسطي يضمن تطور واستقرار ورخاء المتوسط. أما الدول المغاربية ومن أجل مواجهتها تحديات العولمة والاستفادة من التنافس الدولي على المنطقة عليها تكثيف الجهود لإحياء العمل التكاملي المغاربي وتفعيله لفرض موقعها على الساحة الدولية سواء تعلق ذلك بالعلاقات الثنائية مع الاتحاد الأوربي أو في إطار الفضاء الأورومتوسطي.

الهوامـــش:

(1) عز الدين شكري، "المغرب العربي- أوربا 1992: إعادة صياغة العلاقات" في السياسة الدولية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد99 (يناير 1990)، ص.156.

* يعود تأخر عقد الاتفاق مع إسرائيل إلى رفض ديغول هذا النوع من الاتفاق، ومع انسحابه من السلطة في أبريل 1969، انخفضت حدة الرفض مما ساعد على التمهيد التفاوض ومن ثم التوقيع. أنظر: عبد الحميد براهيمي، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996، ص.211.

(2) نادية محمود مصطفى، أوربا والوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986، ص.210.

(3) عبد الحميد براهيمي، مرجع سابق، ص.388.

(4) المرجع نفسه، ص.390.

المنارة للاستشارات

(5) عز الدين شكري، مرجع سابق، ص.159.

(6) نادية محمود مصطفى، مرجع سابق، ص.213.

(7) المرجع نفسه، ص.214.

(8) المرجع نفسه، ص.216-217.

(9) عبد الحميد براهيمي، مرجع سابق، ص.392.

(10) المرجع نفسه، ص.393.

(11) المرجع نفسه، ص.ص.393-398.

(12) محمد بويوش، "وحدة المغرب العربي والتكتلات الإقليمية الأخرى" في بحوث اقتصادية عربية، القاهرة: الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ومركز دراسات الوحدة العربية، العدد42، (ربيع 2008)، ص. 93.

(13) عصام حمدان محمد بني فضل، "دور الاتحاد الأوربي في التنمية السياسية تجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة (1999/2007)"، أطروحة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، فلسطين، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، 2009، ص. ص. 56-59.

(14) المرجع نفسه، ص. 59.

(15) سامي ريحانا، العالم في مطالع القرن 21، بيروت، دار العلم للملايين، 1998، ص.184.

(16)التنافس الأوروبي - الأمريكي على المنطقة المغاربية: الإستراتيجيات والبدائل، 22-12-2010، متحصل عليه: aljazeeratalk.Net

(17) المرجع نفسه.

(18) Fathallah Oualalou, Après Barcelone…le Maghreb et Nécessaire, Paris: L'Harmattan, p.16.

(19) بشارة خضر، أوربا من أجل المتوسط: من مؤتمر برشلونة على قمة باريس (1995-2008)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص.ص.66-67.

(20) عبد الحميد براهيمي، مرجع سابق، ص.399.

(21) حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص.495.

(22) المرجع نفسه، ص.495.

(23) المرجع نفسه، ص.487.

(24) Fathallah Oualalou, op.cit., p.17.

(25) بشارة خضر، مرجع سابق، ص.ص.66-68.

(26) عبد الحميد براهيمي، مرجع سابق، ص.ص.399-400.

(27) حسن نافعة، مرجع سابق، ص.ص.495-496.

(28) البنك الأهلي المصري: "تطور العلاقات الأورومتوسطية: عشر سنوات على إعلان برشلونة"، النشرة الاقتصادية، العدد الثالث، 2005، ص. 20. ولتفاصيل أكثر أنظر: Maghreb Europe: Bilan des

المنارة للاستشارات

Relations Economiques et Sociales, dans: www.Marinha.pt/pt/marinha/actividade/areacultural/academiademarinha/documents /textosconferencias/23Jun 093.pdf, (28-09-2012)/17h45.

(29) حسن نافعة، مرجع سابق، ص.294.

(30) المرجع نفسه، ص496.

(31) المرجع نفسه، ص.494.

(32) عبد الحميد براهيمي، مرجع سابق، ص.401.

(33) بشارة خضر، مرجع سابق، ص.ص.68-69.

(34) المرجع نفسه، ص.93.

(35) المرجع نفسه، ص.94.

(36) المرجع نفسه، ص.182.

(37) Otmane Bekenniche, Le Partenariat Euro-Mediterraneen: les enjeux, Alger: Office des Publications Universitaires, 2011, p. 172.

(38) Ibid, p.p.12-13.

(39) متوسطي- شرح مسيرة برشلونة، 26-05-2009، متحصل عليه: www.enpi-info.eu/main.php?id=19§id_type=3 تاريخ التصفح: 07-01-2010 على 10h30.

(40) المرجع نفسه، ص.ص.199-200.

(41) البنك الأهلي المصري، مرجع سابق، ص.216.

(42) بشارة خضر، مرجع سابق، ص.208.

(43) Otmane Bekenniche, op.cit., p.173.

(44) عبد القادر رزيق المخادمي، الإتحاد من أجل المتوسط: الأبعاد والآفاق، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009، ص.ص.37-38.

(45) بشارة خضر، مرجع سابق، ص.ص.223-224.

(46) سامية بيبرس، "الاتحاد من أجل المتوسط ومستقبل الشراكة الأورومتوسطية" في السياسة الدولية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، المجلد 43، العدد 174، (أكتوبر 2008)، ص.134.

(47) عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق، ص.47.

(48) Aomar Baghzouz," du Processus de Barcelone à L'union pour la Méditerranée: regards croisés sur les Relations euro-maghrébines" dans: L'année du Maghreb V, Paris: CNRS Edition, 2009. p.525.

(49) Abderrahmanne Mabtoul, " Le Maghreb Face au Projet de L'Union pour La Méditerranée (UPM) 01/03/2009, Dans: www.euro-mediterranéeblogspot.com (28-9-2012)/17h56

المنارة للاستشارات

(50) Martin Ortega, Le Maghreb et L'Union européenne Vers un Pertenariat Privilégie, 25 octobre 2004,

Institut D'Etudes de Sécurité de L'UE, Paris, p.2,

Dans : www.iss.europa.eu/uploads/media/repo04/11.pdf (28-9-2012)/17h54

Et "Quel Avenir pour Les Relation Euro-Méditerraneennes? Compte Rendu de la Conférence du 23 novembre 2005, dans: www.ifri.org/files/moyen_orient/cr_relationseuromed_nor05.pdf

(28-09-2012)/17h47.

(51) محمد صالح المسفر، الاتحاد الأوربي وأبعاد مشاريعه المتوسطية في مؤلف العلاقات العربية الأوربية: حاضرها ومستقبلها، باريس: مركز الدراسات العربي-الأوربي، 1997، ص.ص.135-138.

(52) هيدي هوهتاتين وآخرون، الإصلاحات العربية وتحديات سياسات الاتحاد الأوربي، تر: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2005، ص.ص.23-24.

(53) المرجع نفسه، ص.ص.32-34.

المنارة للاستشارات